تقرير الاستيطان الأسبوعي الصادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان للفترة من ٢٠٢٣/٢/٣-١/٢٨، يشير فيه إلى أن بن غفير، يبني ميليشيات إرهابية مسلّحة في المستوطنات والبؤر الاستيطانية*

٢٠٢٣/٢/٤

إعداد: مديحة الأعرج/ المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الإستيطان

بتشجيع من وزير الأمن القومي الإسرائيلي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير طالب عشرات المستوطنين الإرهابيين في البؤر الاستيطانية "الزراعية والرعوية" في الضفة الغربية المحتلة، بالسماح لهم بحمل السلاح بشكل دائم، وأسلحة تتعدّى المسدسات، وذلك بزعم حاجتهم لحماية "مزارعهم وعائلاتهم" من خطر مهاجمتهم من قبل الفلسطينيين. وتأتي هذه المطالبات كذلك على وقع إعلان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، خلال الجلسة الأسبوعية الأخيرة للحكومة عزم الحكومة على تسريع إجراءات السماح بحمل السلاح للإسرائيليين لمواجهة العمليات الفدائية الفلسطينية. وكان هؤلاء المستوطنين قد وجّهوا رسالة إلى الوزير المذكور جاء فيها أن هناك حاجة ضرورية وملحّة لتغيير السياسة المتبعة مع أصحاب المزارع الاستيطانية في الضفة الغربية، والسماح لهم، دون استثناء، بحمل السلاح الشخصي لغرض ضمان أمنهم وأمن عائلاتهم، بحسب مزاعمهم.ويشكل هؤلاء المستوطنون في الأعوام الأخيرة رأس الحربة في عمليات الاستيلاء على عشرات آلاف الدونمات الفلسطينية من خلال إقامة "مزارع وحظائر" في الأراضي الريفية في الضفة الغربية، ولا سيما في محيط القرى النائية والصغيرة، كما في جنوب الخليل والأغوار الشمالية، وحتى في الوسط الوسط. وجاءت المطالبة عبر تنظيم لهم يطلق عليه أسم "هشومير"، بالسماح لهم أيضاً بحمل البنادق والأسلحة البارزة للعيان التي تزيد من قدرة الردع، وتطلق لهم العنان في اعتداءاتهم على المواطنين الفلسطينيين وإراضيهم وممتلكاتهم.

وزير الأمن القومي الإسرائيلي اليميني المتطرف والفاشي إيتمار بن غفير، حمل مطالب المستوطنين إلى اجتماع الحكومة وطالب ليس فقط بتسليح المستوطنين بل وبشرعنة سبع بؤر استيطانية عشوائية في الضفة فوراً، بادعاء الردّ على مقتل سبعة إسرائيليين في عملية إطلاق النار في مستوطنة "نافيه يعقوب"، هذا إلى جانب تنظيم بنية تحتية حيوية في جميع البؤر الاستيطانية العشوائية، وذلك في إطار مشروع للحكومة، جاء فيه أنه من بين خطوات الرد، تطلب الحكومة من وزارة تطوير النقب والجليل أن تطرح خلال سبعة أيام مشروع قرار لتسوية (شرعنة) سبع مستوطنات في المستوطنات الشبابية (البؤر العشوائية) وتسوية البنية التحتية الحيوية في جميع المستوطنات الشبابية، واستجابة لطلب هذا الوزير الفاشي وغيره من أعضاء الحكومة قرر المجلس

---

* **المصدر:** المكتب الوطني للدفاع عن الأرض – نابلس
https://tinyurl.com/3ffc5fv4

الوزاري الإسرائيلية للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) وفقاً للاتفاقيات الائتلافية توسيع منح تصاريح لمواطنين لحمل السلاح وتسريع إجراءات إصدار تصاريح جديدة. وتبين من معطيات وزارة بن غفير أن ٨٦ من بين ١٠٠ بلدة التي نسبة حاملي السلاح فيها مرتفعة هي مستوطنات في الضفة الغربية، وتتصدر مستوطنات أدورة في جنوب جبل الخليل وكريات نتافيم ونغوهوت الأماكن التي توجد فيها أعلى نسبة من حملة السلاح، وتصل فيها النسبة إلى ثُلث سكانها، كما تتصدر القائمة مستوطنة أريئيل في محافظة سلفيت، حيث نسبة حاملي السلاح هي ٩,٢٪، ومستوطنة "معاليه أدوميم" حيث النسبة فيها هي ٦٪، وفي المقابل، فإن نسبة حاملي السلاح في تل أبيب والقدس هي ١,٥٪ تقريباً، وفي حيفا ١,٨٪.ويحمل حوالي ١٤٨ ألف مستوطن ومواطن رخصة حمل سلاح حالياً، وهذا العدد لا يشمل أفراد الأمن وفي مقدمتهم الجنود وأفراد الشرطة والحراس. وكان وزير الأمن الداخلي الأسبق، غلعاد إردان، قد خفّف معايير منح رخصة حمل سلاح في العام ٢٠١٨، وكان في مقدمة هذه المعايير الخدمة العسكرية في وحدات قتالية والسكن في بلدات يستحق ساكنيها رخصة حمل سلاح، وهي المستوطنات والبلدات الحدودية وبإمكان المتطوعين في إحدى منظمات الإنقاذ أيضاً الحصول على رخصة حمل سلاح. ويسعى بن غفير في هذه المرحلة إلى منح (٥–٨ آلاف) رخصة سلاح شهرياً، وذلك سعياً لإنهاء ما يسميها الإجراءات البيروقراطية الطويلة بهذا الخصوص.

وكانت الضفة الغربية قد عاشت الأسبوع الفائت أجواء رعب افتعلها مئات المستوطنين المتطرفين وبحماية قوات الجيش الإسرائيلي، حيث شنّوا مئات الهجمات وعمليات العربدة ومارس المستوطنون عمليات حرق منازل وقطع شوارع واستهداف مواطنين وسيارات بالحجارة وحرق سيارات ومحلات تجارية وقطع أشجار، إلى جانب استهداف سيارات الإسعاف في عشرات المناطق من شمال الضفة الغربية وحتى جنوبها. وامتدت هجمات المستوطنين التي كان يحرسها الجيش الإسرائيلي إلى كل من نابلس والقدس ورام الله والخليل وأريحا. وتركّزت الاعتداءات الإرهابية في محافظة نابلس التي استشهد فيها شاب فلسطيني برصاص مستوطن شرق قلقيلية.

على صعيد آخر، ما أن غادر وزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن المنطقة، حتى صادقت سلطات الاحتلال على إيداع خطتين استيطانيتين في عدد من أحياء القدس المحتلة وفي محيطها، تشمل حي الثوري، وأجزاء من أراضي جبل المكبر وصور باهر، ومستوطنتي "كريات يوفيل" و"أرنونا"، بإجمالي يصل إلى ألف و٢٠٠ وحدة استيطانية، الأمر الذي يشير إلى موافقة أميركية ضمنية بعد اعتراف إدارة دونالد ترامب بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل. وتستهدف الخطة الإسرائيلية شارع القدس الثوري–أبو طور، بألف و٧٠ وحدة استيطانية، ستجمع بين المناطق التجارية والتوظيف والمباني العامة، فيما تشمل عند تقاطع شارعي القدس–الخليل في مستوطنة "أرنونا" ١٦٠ وحدة استيطانية، سيتم بناؤها في برج من ٣٠ طابقاً ومبنى من ١٠ طوابق، هذا في الوقت الذي أصدرت فيه قراراً بالاستيلاء على أكثر من ٥٠٠ دونم بين بلدتي حزما وجبع شمال شرق القدس. تعود ملكيتها للمواطنين من أبناء البلدتين تحت ذريعة توسيع الشارع الرئيسي ما

بين حزما وجبع المجاورة لها، الأمر الذي لا يمكن تفسيره كذلك إلاّ في سياق ضوء أخضر تلقته سلطات الاحتلال من الوزير الأميركي والفريق، الذي تركه وراءه في القدس المحتلة لمواصة الضغط على الجانب الفلسطيني للقبول بالعروض الهزيلة التي قدمها إلى الجانب الفلسطيني في زيارته الأخيرة للمنطقة.

على الجانب الآخر أبلغت سلطات الاحتلال أصحاب ١٣ منزلاً في بلدة جبل المكبر بالقدس المحتلة، عزمها هدمها خلال الأيام القليلة القادمة، بحجة البناء دون ترخيص، بإيعاز من وزير الأمن القومي المتطرف "إيتمار بن غفير"، والتي انتزع الصلاحيات من بلدية الاحتلال بشأن عمليات الهدم في المدينة وخاصة في جبل المكبر، الذي يتعرّض لاستهداف ممنهج ومبرمج لتهجير سكانه بالإضافة للاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة بحق أهلها. والمنازل الـ١٣ المهدّدة بالهدم تأتي ضمن قانون "كامينتس" الإسرائيلي الذي صادقت عليه الحكومة أواخر عام ٢٠١٧ بالتعديل رقم ١١٦ لقانون التنظيم والبناء، والذي يضع شروطًا تعجيزية أمام تمديد أوامر هدم المنازل غير المرخصة في القدس. علماً أن ٢٠٠ منزلاً يتهددها الهدم في المنطقة، من بينها ١٣٠ منزلاً في جبل المكبر، بحجة عدم الترخيص، وقد عمّ الإضراب الشامل كافة مناحي الحياة في جبل المكبر، رفضًا لقرارات هدم المنازل والمنشآت وتشريد المقدسيين، وأغلق الأهالي شوارع البلدة ومفارق الطرق بحاويات النفايات من جميع الجهات، وأشعلوا الإطارات المطاطية لمنع دخول قوات وآليات بلدية الاحتلال.

كما عادت الأسبوع الماضي قضية هدم قرية الخان الأحمر وتهجير سكانها لتتصدر المشهد، حيث نفّذ المئات من المواطنين حملات تضامن مع سكان القرية البدوية للحيلولة دون هدمها. وفي ضوء ذلك وخشية من ردود فعل إقليمية ودولية واسعة عادت حكومة الاحتلال تطلب من محكمة الاحتلال العليا، تأجيل تقديم ردّها حول تهجير قرية خان الأحمر شرق القدس المحتلة، لبداية شهر حزيران/يونيو المقبل، في سياق تهيئة الظروف لهدمه. واتهم المكتب الوطني للدفاع عن الأرض إسرائيل بأنها لم تلغ قرار الإخلاء، بل أجّلته مؤقتاً لحين نضوج الظروف السياسية والدولية لتنفيذ مخطط الهدم، وأن هذا المشروع الخطير تتلوه عملية تطهير عرقي من الوجود الفلسطيني في كل التجمّعات البدوية، لذا لا بد من المقاومة في الخان الأحمر دفاعاً عن الوجود في باقي المناطق الفلسطينية المجاورة. وجاء في طلب حكومة الاحتلال أن المستوى السياسي ما زال مصراً على رأيه بأن سلطة القانون تستوجب تنفيذ أوامر الهدم، لكن بلورة الردّ المفصّل للتصريح في هذه القضية البالغة الحساسية والمعقدة، يبرّر إعطاء مهلة لموقف المستوى السياسي كي يستكمل الخطة.

وتعقيباً على سياسة هدم منازل ومنشآت الفلسطينيين قالت منظمة "هيومن رايتس ووتش" لحقوق الإنسان، إن إجراءات سلطات الاحتلال الأخيرة التي تمثلت بإغلاق منزليَ عائلتَي فلسطينيَّيْن في القدس المحتلة، ترقى إلى مستوى العقاب الجماعي، وهو "جريمة حرب". وأن السياسات التي اعتمدت عليها السلطات الإسرائيلية لقمع الفلسطينيين مقروناً بالأعمال غير

الإنسانية كجزء من سياسة للحفاظ على هيمنة اليهود الإسرائيليين على الفلسطينيين، يرقى إلى جريمة حرب تضاف إلى الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد، فيما طالبت منظمة العفو الدولية "أمنستي"، سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتفكيك نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الذي يسبّب الكثير من المعاناة وإراقة الدماء. وأوضحت المنظمة في بيان صدر عنها، أنه منذ إطلاقها حملة كبرى ضد نظام الفصل العنصري قبل عام واحد، قتلت القوات الإسرائيلية ما يقرب من ٢٢٠ فلسطينياً، من بينهم ٣٥ في يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٣ وأشارت إلى أن عمليات القتل غير المشروع تساعد في الإبقاء على نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، وتشكّل جرائم ضد الإنسانية، مثلها مثل الانتهاكات الجسيمة والمستمرة الأخرى التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية، مثل الاعتقال الإداري والنقل القسري وأنه في ظل نظام الفصل العنصري، تسيطر السلطات الإسرائيلية، فعلياً على كل جانب من جوانب حياة الفلسطينيين وتعرّضهم للقمع والتمييز المجحف يومياً من خلال شرذمة المناطق، والتفرقة القانونية، حيث يُعزل الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة في جيوب منفصلة، مع عزل أولئك الذين يعيشون في قطاع غزة عن بقية العالم من خلال الحصار الإسرائيلي غير القانوني، الذي تسبب في أزمة إنسانية، وهو شكل من أشكال العقاب الجماعي.

وفي الانتهاكات الأسبوعية التي وثقها المكتب الوطني للدفاع عن الأرض فقد كانت على النحو التالي في فترة إعداد التقرير:

القدس: هدمت سلطات الاحتلال منزلاً لعائلة مطر في بلدة جبل المكبر مكون من طابقين، بحجة البناء دون ترخيص. يذكر أن منزل عائلة مطر مشيد منذ ١٥ عاماً، وسلطات الاحتلال فرضت على العائلة غرامة مالية فاقت الـ٧٠٠ ألف شيقل وتستعد لهدم ١٤ منزلاً فلسطينيًا آخر بإيعاز من ما يسمى وزير الأمن القومي إيتامار بن غفير وبإشراف من بلدية القدس. وتتذرع تلك السلطات أن المنزل تم بناؤه بدون ترخيص. كما هدمت منشأة تجارية وسوراً استنادياً يعود للمواطن كريم أبو تايه ببلدة سلوان وجرفت أرضاً للمقدسي أكرم شقيرات في بلدة جبل المكبر ومنشأة تجارية قيد الإنشاء بحي وادي الحمص في صور باهر تحتوى على معدات ومواد بناء، تعود للمواطن أكرم عميرة وغرفة خشبية للمقدسي صلاح حجازي في حي العباسية ببلدة سلوان، بحجة البناء دون ترخيص. واقتحم مستوطن كنيسة "حبس المسيح" في البلدة القديمة من القدس المحتلة. الواقع مقابل المدرسة العمرية، وقام بتكسير وتحطيم بعض محتوياتها، وحاول إشعال النار فيها. والحارس الموجود في المكان تصدّى للمستوطن، فيما دعت منظمة "جبل الهيكل" المزعوم إلى اقتحام المسجد الأقصى المبارك في السادس من فبراير، بمناسبة ما يسمى "عيد الفصح" اليهودي وإدخال الأدوات الخاصة بالصلوات والطقوس التلمودية إلى المنطقة الشرقية من المسجد، وطالبت بمضاعفة أعداد المقتحمين للأقصى فيما يسمى عيد "الفصح" العبري، الذي يتوافق مع الأسبوع الثالث من شهر رمضان المبارك ما بين ٦-١٢ أبريل المقبل. أما حركة "حاي فاكيام"، الأكثر تطرفًا في جماعات "الهيكل": إن وجود وزراء مثل بن غفير بحقيبة الأمن القومي

الإسرائيلي ضمن مؤازرين وداعمين لجماعات الهيكل يحتم التفكير بكيفية الحفاظ على الحضور اليهودي اليومي في المسجد الأقصى.

الخليل: هاجم مستوطنون مسلحون من مستوطنة "اتسخار مان" منازل المواطنين في تجمّع سادة الثعلا، بمسافر يطا جنوب الخليل، وأطلقوا الرصاص في محيط المنازل. وردّدوا عبارات عنصرية، والتهديد بقتل الفلسطينيين والعرب، في وقت أخطرت فيه قوات الاحتلال بوقف العمل في غرفتين سكنيتين بقرية بيرين في المسافر.للمواطنين عبد العزيز برقان وبهجت حربي برقان. كما اعتدى مستوطنون بالضرب على أطفال قرب المسجد الإبراهيمي بمدينة الخليل، ووفي منطقة البادية تجمع الزويدين إلى الشرق من يطا أخطرت سلطات الاحتلال بهدم أربعة مساكن ومنشأتين زراعيتين تعود لكل من: هاشم إبراهيم الاتيمين، وإبراهيم مفلح الاتيمين، والشقيقين فايز وخليل رمضان الاتيمين، ومنشأتين زراعيتين للمواطنين عبد علي اطعيمات، وفايز رمضان الاتيمين واعتدت مجموعة من المستوطنين على الشاب ممدوح أبو طبيخ وعائلته بالضرب كما رعوا أغنامهم بأراضي المواطنين المزروعة بالمحاصيل الشتوية في منطقتي "الجوايا" و"المرتبة" بمسافر يطا وهاجم مستوطنون، من "كريات أربع" و"خارصينا" و"حفات جال" و"تيلم" و"أدورا" و"كرمي تسور" و"حجاي" المواطنين وممتلكاتهم شرق وغرب وشمال وجنوب الخليل، ورشقوها بالحجارة ما تسبّب بأضرار في عدة مركبات.

بيت لحم: شرّع مستوطنون بشقّ طريق استيطاني في أراضي بلدة تقوع جنوب شرق بيت لحم. بعد أن اقتحموا منطقة "برية تقوع" شرق البلدة، في أرض تعود ملكيتها لعائلة حميد التي تمتلك أوراقاً ثبوتية من ملكية وطابو. وحاول أصحاب الأرض التصدّي للمستوطنين ومنعهم من شقّ الطريق، إلا أن المستوطنين أطلقوا النار اتجاههم وحاولوا دهسهم بالجرافة. علماً أن شق الطريق يهدف إلى الاستيلاء على مئات الدونمات لصالح توسعة البؤرة الاستيطاني "تقوع D"، الجاثمة على أراضي المواطنين. وهاجم مستوطنون مركبات المستوطنين عند مفترق "عتصيون" جنوب بيت لحم، وأصيبت فتاة في هجوم للمستوطنين على منازل المواطنين في خربة بيت إسكاريا الواقعة وسط تجمع "غوش عتصيون" الاستيطاني كما هاجم مستوطنون راعي أغنام المواطن مصطفى إبراهيم العبيات في قرية كيسان، شرق بيت لحم، أثناء رعيه أغنامه قرب مستوطنة "إيبي هناحل" المقامة عنوة على أراضي المواطنين، بقنابل الغاز والصوت، ما أدى إلى إصابة عدد من الأغنام وإجهاض أخرى. كما هدمت قوات الاحتلال منزل يعود للمواطن خليل أحمد سليم عوض الله، بحجة عدم الترخيص، في منطقة "عين جويزة" شمال شرق قرية الولجة ومنزلاً قيد الإنشاء يقع في منطقة "كريمزان" في بيت جالا قرب مستشفى الجمعية العربية للتأهيل، مكوّن من طابق واحد، يعود للمواطن جورج فرح النجار، بحجة عدم الترخيص.

رام الله: هاجم مستوطنون مركبات المواطنين قرب قرية الطيبة شرق مدينة رام الله، بالحجارة، وأحرقوا منزلاً ومركبة، في بلدة ترمسعيا، شمال شرق رام الله. وأفاد المواطن عوض أبو سمرة بأن عدداً من المستوطنين بحماية قوات الاحتلال أغلقوا شارع السهل في البلدة، وقاموا

بحرق مركبة وخطوا شعارت عنصرية، في بلدة سنجل المجاورة وأعطبوا إطارات ٣ مركبات، وخطّوا شعارات عنصرية على منازل المواطنين، في مدينة البيرة. تعود لعدد من المواطنين.

نابلس: أصيب ٥ مواطنين، جراء إطلاق النار عليهم من قبل مستوطن عند مدخل بلدة بيتا جنوب نابلس، ما أدى لإصابتهم بجروح متفاوتة حالة أحدهم خطيرة بعد إصابته في البطن. كما أصيب، عشرات المواطنين، بحالات اختناق، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال والمستوطنين، قرب بلدة مجدل بني فاضل عقب تصدّي الأهالي لمستوطنين نصبوا خيماً وكرفانات في أراضي البلدة. واعتدى مستوطنون على مركبة إسعاف تابعة لبلدة قريوت وألحقوا أضراراً فيها، كما اعتدوا بالضرب المبرح على إثنين من الطاقم الطبي، وجرى نقلهما إلى المستشفى لتلقي العلاج واقتلع مستوطنون، ٢٠٠ غرسة زيتون، في أراضي قرية عقربا ومجدل بني فاضل، جنوب نابلس. وبالقرب من بلدة بورين هاجم مستوطنون مركبات المواطنين بالحجارة على الطريق الواصل بين حوارة وقلقيلية، بالقرب من مدخل مستوطنة "يتسهار"، ما أدى إلى إلحاق أضرار ببعضها كما هاجم مستوطنون منازل المواطنين وأحرقوا مركبتين في قرية جالود جنوب نابلس ومدرسة حوارة الثانوية للبنين وقاموا بأعمال عربدة داخل أسوار المدرسة، واستشهد الشاب كرم علي سلمان (١٨ عاماً) من بلدة قوصين غرب نابلس، برصاص مستوطن، قرب مستوطنة "كدوميم".

الأغوار: اعتدى مستوطنون تجمعوا عند مفرق "ميخولا" قرب قرى عين البيضاء، وبردلة، وكردلة، على مركبات المواطنين بالحجارة. عند مفرق عين الحلوة، في الأغوار الشمالية. كما دمروا بسطات خضار قرب مدخل قريتي عين البيضاء وبردلة وحاول مستوطنون إحراق منزل عقب اقتحامهم لقرية العوجا شمال مدينة أريحا، حيث اشعلوا إطارات مطاطية قرب منزل يعود لعائلة حمدان من القرية، كما أخطرت قوات عدة عائلات من خربة حمصة الفوقا بالطرد من خيامها، بحجة إجراء تدريبات عسكرية في المنطقة لمدة عشرة أيام تمتد بين تاريخي ٥– ٢– ٢٠٢٣ و١– ٣– ٢٠٢٣. هذا ويواصل مستوطنون منذ أكثر من أسبوعين تسييج المزيد من المساحات الرعوية في الأغوار الشمالية حيث سيجوا أراض رعوية شرق عين الحلوة تقدر مساحتها بـ١٠٨٠ دونماً. كما يمنع المستوطنون الرعاة من الدخول إلى مساحات شاسعة من الأراضي الرعوية لرعي ماشيتهم، وباتوا يعانون من نقص المراعي، بعد استيلاء المستوطنين عليها.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/